

## بين الفقر و"المؤامرة": لا يمكن للحل الأمني أن يكون ناجحاً

سلام كواكبي\*

في ظل وضع اقتصادي كوني متأزم لا يبشر باحتمالات انفراج قريب على المستويات كافة، وخصوصاً فيما يتعلق بالموارد الغذائية ومياه الشفة، بدأ الحديث عن ضرورة إيجاد مخارج طارئة. وقد اطلق صرخة التحذير معظم قادة الدول الغنية هم أنفسهم، ومدراء المنظمات المالية الكبرى - كرئيس صندوق النقد الدولي مثلاً، السيد دومينيك شتروس كان - إضافة إلى أصحاب المواقف والأنشطة الإنسانية والمدافعين عن حق الطبيعة والإنسان بالحياة، من يساريين ووسطيين على السواء. وما مداخلة الرئيس السابق جاك شيراك في صحيفة لوموند، التي دعا من خلالها إلى انعقاد جلسة عاجلة لمجلس الأمن الدولي لمعالجة مشكلة الغذاء إلا إضافة مهمة لرمز من رموز المرحلة وإن لم يعد من قادتها. وتتوالى الدراسات والأبحاث الموثقة، والتي تجريها جهات دولية رسمية كصندوق النقد الدولي أو المنظمة الدولية للزراعة والغذاء، أو تقوم بها المنظمات الإنسانية غير الحكومية، لتؤكد المخاطر التي تهدد العالم والجاهة على أوابه، ولن تنتظر كثيراً لتقتحمها، سيما حين تشير تلك الدراسات والمواقف إلى تهديد وشيك بالمجاعة وبتتردي أوضاع ما يقارب مليارين ونصف آدمي. وتصل التوقعات إلى مرحلة تحديد بوز الانفجار، وهي تشمل أجزاء من العالم العربي بجهتيه الأفريقية والآسيوية. ولقد أدى الشعور بالعجز والغضب أمام ارتفاع أسعار المواد الأساسية جداً، كالحيز، إلى ظهور تعبيرات عن الرفض، ترافقت غالب الأحيان مع ارتفاع شبه هستيري لمظاهر غنى وإنفاق طبقة محدودة جداً من "النخبة" المستحدثة بفضل احتكارات لم تُفض الخطاب الاشتراكية إلا إلى تعزيزها. ومقابل هذه التحركات المطالبية والعفوية في أغلبها - ما حدث هذا الشهر في مصر، واليمن، والمغرب، وتونس، علاوة على غزة ذات الأوضاع الخاصة... قامت السلطات "المختصة" باستخدام مباشر للقمع البدني الذي اعتادت عليه، فسقط قتلى وجرحى، وحدثت منات الاعتقالات. ثم تجاوزت السلطات المعالجة القمعية للمشكلات الاجتماعية إلى انتهاج خطاب التخوين والمؤامرة، واعتبار ما يجري من فورات غضب واحتجاج عامين وكأنه ترجمة لضغوطات خارجية متخيلة، أو أنها نتاج رغبة داخلية لبعض الأطراف السياسية المعارضة في "زعزعة" استقرار البلاد. يتجاهل هذا التعامل البعد العالمي للأزمة، وهي بنوية تخص النظام الدولي القائم، وينحط بالمعالجة إلى قصرها على ظواهرها المباشرة.

لن يؤد القمع في مواجهة الأزمة الاجتماعية الطاحنة والتي تهدد بالمجاعة، والمتقاطعة غالباً مع استئراء الفساد والافتقار إلى الممارسات الديمقراطية، إلا إلى زيادة الاحتقان وإلى تعزيز الاستقطابات المتطرفة. تلك هي المسألة.

\*منسق مشروع "إصلاح القطاع الأمني العربي" في ARI